

كلمة معالي الأستاذ عدنان القصار
رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
في حفل افتتاح "المنتدى الاقتصادي العربي"
فندق انتركونتيننتال فينيسيا، بيروت
2 نيسان/ابريل 2009

دولة الرئيس فؤاد السنيورة، راعي المنتدى،
دولة المهندس نادر الذهبي،
سعادة الشيخ النائب سعد الحريري،
سعادة الأستاذ رياض سلامة،
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
أيها الحضور الكرام،

يسعدني أن أشارك في أعمال هذا المنتدى الذي أصبح حدثاً سنوياً بارزاً يجمع أقطاب العمل الاقتصادي والاستثماري المشترك. كما يسعدني أن أثنى على الدور الفعال الذي تقوم به "مجموعة الاقتصاد والأعمال" الرائدة في صناعة المؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية على المستويين العربي والإقليمي، ومديرها العام الأخ الأستاذ رؤوف أبو زكي، من أجل التعريف بالإمكانات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية. ويكفينا فخراً أن يكون لبنان مقراً لهذا المنتدى السنوي الهام، وبذلك يعزز دوره المعهود في دعم الاقتصاد العربي والعمل العربي المشترك.

أيها الحضور الكرام،

يكتسب المنتدى هذا العام أهمية خاصة، نظراً لما يجري على صعيد الاقتصاد العالمي من تطورات بالغة الخطورة وغير مسبوقة، هزت بقوة النظام المصرفي والمالي العالمي، ونشرت الركود والتباطؤ الاقتصادي في العديد من مناطق ودول العالم إلى حد التخوف من الوصول إلى حال من الكساد الاقتصادي التام.

وبالنسبة للدول العربية، فإن هذه التطورات العالمية كان لها تأثيرات سلبية على اقتصاداتها الوطنية في أكثر من اتجاه. فمؤشرات البورصات العربية تراجعت بين 20 في المئة و60 في المئة خلال عام 2008. ويقدر إجمالي الخسائر في الاستثمارات العربية في الخارج بنحو 2.5 تريليون دولار. وانكشمت أيضاً التحويلات المالية من المغتربين إلى عدة دول عربية. وقد ألغيت عدة مشاريع عمرانية ضخمة في عدد من دول المنطقة. ومع أن الدول العربية حافظت على وتيرة النمو في عام 2008 دون تغيير عن المعدل المرتفع الذي سجل في عام 2007، فإن انخفاض سعر النفط عالمياً انعكس على إيراداتها النفطية، مما أدى إلى توقعات بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية إلى نحو 2.9 في المئة عام 2009، بعد أن كان قد سجل 5.8 في المئة في العامين السابقين.

لكن ما يحدث اليوم سيقود حتماً إلى حقبة تاريخية اقتصادية جديدة أفضل وسيعاد النظر في كثير من المسلمات والأفكار التي كانت سائدة، وفي أنظمة العمل الاقتصادي والمالي والمصرفي والتجاري في مختلف أنحاء العالم. وأمل أن يكون ما يجري اليوم في العالم هو عملية تصحيح سليمة ومفيدة للمستقبل، وأن تؤدي بالنتيجة إلى بداية تشكيل نظام مالي واقتصادي عالمي جديد متعدد الأطراف، يركز على معادلة جديدة، توازن بين الحرية والقواعد الملزمة، وتضع الضوابط اللازمة للتسليف ليبقى أداة للنمو لا وسيلة للمضاربة العشوائية.

سيداتي سادتي،

لا شك أن الأزمة المالية العالمية وضعت الحكومات العربية، وخاصة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، أمام تحدٍ كبير هو تراجع الإيرادات النفطية التي مولت عملية التطوير الاقتصادي فيها خلال السنوات القليلة الماضية،

وبالتالي، باتت المشاريع الإنشائية والاقتصادية الكبرى أمام تحدّ في تمويلها وإدامتها لكي تبقى قادرة على المساهمة الكفؤة في التنمية.

من هنا أهمية وضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي بين بلداننا العربية على كافة الأصعدة من أجل تعزيز دورها كقوة اقتصادية على مستوى المنطقة والعالم. هذا التعاون الذي لطالما نادينا به في الاتحاد العام للغرف العربية، وسعيًا مع جميع الجهات المعنية من أجل تحقيقه، وكان آخر جهود الاتحاد في هذا المجال الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية ومتابعة هذا الأمر حتى تم انعقاد قمة الكويت وكان الاتحاد أحد الجهات الأساسية في تنظيمها والمشاركة فيها.

وعلىنا اليوم العمل بكل جد وجدية من أجل متابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية توصلًا لإقامة السوق العربية المشتركة التي نادى بها اتحادنا كممثل للقطاع الخاص العربي منذ العام 1951. وهذه السوق هي التي ستؤمن الحفاظ على الثروات العربية وتوطينها في الأسواق العربية بحيث تساهم في نمو وتنمية اقتصاداتنا الوطنية وزيادة رفاه شعوبنا.

لذلك لا بدّ من تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة الاقتصاد الوطني، من خلال تبني الحكومات لخطط الإصلاح الإداري والتشريعي والاقتصادي والتجاري والمالي، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تستهدف تحقيق التنوع في البنية الإنتاجية للاقتصادات العربية وتالياً تعزيز وتنويع مصادر الدخل الوطني والقومي للدول العربية، بما يخلق بيئة أعمال جاذبة لنمو القطاع الخاص ولتسهيل أعماله.

سيداتني، ساداتني،

أودّ أن أنوّه بالنسبة إلى لبنان، حيث أن الثابت إلى الآن عدم تأثر المصارف اللبنانية بهذه الأزمة. كما أن توقعات النمو الاقتصادي في عام 2009 تتراوح بين 3 في المئة و 4 في المئة، وهذه برأينا نسبة لا بأس بها في الظروف الحاضرة. ولا بد هنا من الإشارة إلى ما حققه فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، على الصعيد الداخلي برعايته الحكيمة لـ "طولة الحوار الوطني"، مما كان له ابلغ الأثر في تعزيز النشاط الاقتصادي، إلى جانب الزيارات المكثفة التي يقوم بها إلى الدول الشقيقة والصديقة في سبيل دعم استقرار لبنان وأمنه. ونتوقع أن يقبل لبنان إن شاء الله على فصل صيف واعد، بعد انتخابات نيابية تجري في جو من التنافس الديمقراطي الصحي والسليم والهادئ والأمن، مما يزيد من قوة لبنان ومناحته ووحدته الوطنية، ومن فرص نمو اقتصاده.

وأخيراً علينا أن نعيد ترتيب أولوياتنا الاقتصادية، بحيث نعمل على التخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وننوّع قاعدة الاقتصادات الوطنية والقومية، ونزيد الاستثمار والتوظيف في الأسواق العربية، ونسرّع عملية إنجاز تكاملنا الاقتصادي بإقامة السوق العربية المشتركة، بحيث تكون متحررة من كافة العقبات والقيود في وجه حركة التجارة والاستثمار والعملية، ونبني معاً مستقبلاً أفضل نفتخر به أجيالنا الطالعة.

متمنياً لهذا المنتدى كل التوفيق والنجاح في تحقيق أهدافه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.